وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 05 February, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يواصل ارتفاعه وسط مخاوف تصاعد التوترات بالشرق الأوسط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

واصلت أسعار النفط مكاسبها أمس الأربعاء، بعد أن أسقطت الولايات المتحدة طائرة مسيرة إيرانية، واقتراب زوارق إيرانية مسلحة من سفينة ترفع العلم الأميركي في مضيق هرمز، مما أعاد إحياء المخاوف من تصعيد التوترات بين واشنطن وطهران.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 56 سنتًا، أو 0.8 %، لتصل إلى 67.89 دولارًا للبرميل. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 63 سنتًا، أو 1.0 %، ليصل إلى 63.84 دولارًا للبرميل.

وارتفع كلا المؤشرين القياسيين بنسبة تقارب 2 % يوم الثلاثاء، مع ترقب المستثمرين للتطورات بين الولايات المتحدة وإيران.

وقال محللو استراتيجيات السلع في بنك آي إن جي يوم الأربعاء: "إن حالة عدم اليقين بشأن كيفية سير هذه المحادثات تعني أن السوق سيستمر على الأرجح في تسعير علاوة مخاطر معينة". وأعلن الجيش الأميركي يوم الثلاثاء أنه أسقط طائرة مسيرة إيرانية اقتربت "بشكل عدائي" من حاملة الطائرات أبراهام لينكولن في بحر العرب.

وفي سياق منفصل، أفادت مصادر بحرية وشركة استشارات أمنية يوم الثلاثاء أن مجموعة من الزوارق الحربية الإيرانية اقتربت من ناقلة نفط ترفع العلم الأميركي شمال في مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عُمان.

وفي غضون ذلك، تطالب طهران بعقد محادثاتها مع الولايات المتحدة هذا الأسبوع في عُمان وليس في تركيا، وأن يقتصر نطاقها على مفاوضات ثنائية حول القضايا النووية فقط، مما يثير الشكوك حول إمكانية انعقاد الاجتماع كما هو مخطط له.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع في شركة راكوتين للأوراق المالية: "ساهم تصاعد التوترات في الشرق الأوسط في دعم سوق النفط"، وتُصدّر دول أوبك، السعودية وإيران والإمارات والكويت والعراق، معظم إنتاجها من النفط الخام عبر مضيق هرمز، بشكل رئيسي إلى آسيا. وكانت إيران ثالث أكبر منتج للنفط الخام في أوبك عام 2025، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

كما تلقت أسعار النفط دعمًا من بيانات القطاع التي أظهرت انخفاضًا حادًا في مخزونات النفط الخام الأميركية. وأفادت مصادر، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، أن المخزونات في أكبر دولة منتجة ومستهلكة للنفط انخفضت بأكثر من 11 مليون برميل الأسبوع الماضي.

ويوم الثلاثاء، انتعشت أسعار النفط أيضًا بفضل اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة والهند، ما عزز الآمال في زيادة الطلب العالمي على الطاقة، في حين زادت الهجمات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الروسية المستمرة على أوكرانيا من المخاوف من استمرار العقوبات المفروضة على نفط موسكو لفترة أطول.

وقد ساهم قرار ترمب بخفض الرسوم الجمركية على الواردات الهندية في تحسين معنويات المصدرين وصناع السياسات، على الرغم من قلة تفاصيل الاتفاق. وأعلن ترمب يوم الاثنين عن اتفاق تجاري مع الهند لخفض الرسوم الجمركية من 50 % إلى 18 % مقابل توقف نيودلهي عن شراء النفط الروسي وتخفيض الحواجز التجارية. وتُعد الهند من أكبر الاقتصادات في العالم وأكبر مستوردي النفط.

اتفاقية الهند وأمريكا

وأضاف يوشيدا: "إن الاتفاقية التجارية بين الهند والولايات المتحدة لوقف شراء النفط الخام الروسي، إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة، تُسهم أيضًا في دعم الأسعار"، متوقعًا أن يستمر تداول خام غرب تكساس الوسيط عند حوالي 65 دولارًا للبرميل في الوقت الراهن، وقال بوب ياوجر، مدير قسم العقود الآجلة للطاقة في ميزوهو، في مذكرة: "إن الجهود الدبلوماسية لتجنب ضربة عسكرية أميركية في إيران تتهاوى، ويبدو أن بعض الجهات في إيران تبذل قصارى جهدها لتخريب العملية حاليًا".

وفي حين قد يبدو الاتفاق إيجابيًا بالنسبة للنفط، إلا أن شركة ريتربوش وشركاؤه للاستشارات في مجال الطاقة قالت: "من المرجح أن يكون التأثير على المدى القريب على انخفاض إضافي في أسعار النفط الخام الروسي، وهو أمر من غير المرجح أن يؤثر على خروج الشحنات غير الرسمية إلى السوق العالمية".

في أوكرانيا، اتهم الرئيس فولوديمير زيلينسكي روسيا يوم الثلاثاء باستغلال جهاز طاقة مدعوم من الولايات المتحدة لتخزين الذخائر، واستخدامها لمهاجمة أوكرانيا قبل يوم من محادثات السلام.

وتسبب الهجوم الذي وقع ليلًا في انقطاع التدفئة عن مدن، من بينها العاصمة كييف، بينما كان المفاوضون الأوكرانيون يتوجهون إلى أبو ظبي لحضور الجولة الثانية من المحادثات الثلاثية التي ترعاها الولايات المتحدة، والمقرر عقدها يومي الأربعاء والخميس.

ومن المرجح أن يؤدي أي تأخير في إنهاء الحرب في أوكرانيا إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، نظرًا لاستمرار العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية في أعقاب غزو موسكو عام 2022. ووفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، كانت روسيا ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية في عام 2025.

في وقت، أعلنت الولايات المتحدة أنها أعادت إلى فنزويلا كامل مبلغ 500 مليون دولار أميركي من صفقة بيع النفط الأولية التي كانت جزءًا من اتفاق تم التوصل إليه بين كاراكاس وواشنطن الشهر الماضي. يوم الثلاثاء.

وأفاد مسؤول بأنه تم إرسال آخر 200 مليون دولار من عائدات الصفقة إلى فنزويلا. وجاءت هذه الصفقة بعد اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في عملية عسكرية أميركية في 3 يناير. وقال المسؤول: "تسلّمت فنزويلا رسميًا كامل مبلغ 500 مليون دولار من أول صفقة بيع للنفط الفنزويلي". وأضاف المسؤول أن الأموال ستُصرف "لصالح الشعب الفنزويلي وفقًا لتقدير الحكومة الأميركية".

وفي الأسبوع الماضي، وخلال شهادته أمام الكونغرس، قال وزير الخارجية ماركو روبيو إن مشاركة الولايات المتحدة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في بيع النفط الفنزويلي جهد قصير الأجل يهدف إلى استقرار البلاد، ودعم الحكومة، ومساعدة الشعب. وقال: "باختصار، سمحنا لفنزويلا باستخدام نفطها لتوليد إيرادات تُدفع رواتب المعلمين ورجال الإطفاء والشرطة، وللحفاظ على استمرار عمل الحكومة، حتى لا نشهد انهيارًا شاملًا".

وأوضح المسؤول الأميركي أن الأموال كانت مودعة في قطر، وكان الغرض منها "حسابًا مؤقتًا قصير الأجل لضمان حصول فنزويلا على الأموال اللازمة لتسيير أعمالها". وأضاف، أن الهدف طويل الأجل من عمليات البيع المستقبلية هو تحويل العائدات "إلى صندوق في الولايات المتحدة، وتفويض الإنفاق على أي التزام أو نفقة لحكومة فنزويلا أو وكالاتها وهيئاتها، وفقًا لتعليمات تتوافق مع الإجراءات المتفق عليها".

في تطورات الأسواق، أعلنت شركة إكوينور يوم الأربعاء عن انخفاض أرباحها في الربع الرابع مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك نتيجةً لانخفاض أسعار النفط والغاز، إلا أنها تجاوزت توقعات المحللين لهذه الفترة.

ونما إنتاج الشركة النرويجية من النفط والغاز بنسبة 3.4 % في عام 2025 ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 2.14 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بعد ارتفاع الإنتاج بنسبة 6 % على أساس سنوي في الربع الرابع.

وانخفضت أرباح الشركة المعدلة قبل الضرائب للفترة من أكتوبر إلى ديسمبر إلى 6.20 مليارات دولار أميركي من 7.9 مليارات دولار أميركي في الفترة نفسها من العام الماضي، متجاوزةً بذلك التوقعات التي بلغت 5.93 مليارات دولار أميركي وفقًا لاستطلاع رأي أجرته إكوينور بمشاركة 25 محللاً.

وقال الرئيس التنفيذي أندرس أوبيدال في بيان "نتوقع في عام 2026 نموًا في الإنتاج بنحو 3 %، ارتفاعًا من المستويات القياسية التي سجلناها في عام 2025. ونتخذ إجراءات حاسمة لتعزيز التدفق النقدي الحر، ومواجهة انخفاض الأسعار، والحفاظ على توزيع رأسمالي تنافسي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

برئاسة عبد العزيز بن سلمان... «مثلث الطاقة العالمي» يجتمع في الرياض

انطلقت، اليوم، أعمال الندوة السنوية السادسة عشرة لآفاق الطاقة، والتي تجمع كبار صُناع القرار والمحللين وقادة القطاع في لحظة محورية يمر بها مشهد الطاقة العالمي.

تأتي هذه النسخة في ظل سيناريوهات متباينة وواقع جديد للسوق، حيث تكتسب أهمية قصوى لتعزيز الحوار حول البيانات والافتراضات التي تُبنى عليها التوقعات المستقبلية، خاصة مع التطور المتسارع لسياسات أمن الطاقة والمناخ.

قيادة رفيعة ومشاركة دولية

يرأس الندوة الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة السعودي، بمشاركة واستضافة مشتركة من قادة المنظمات الثلاث الكبرى: جاسم الشيراوي، الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي (IEF)، وهيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وفاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية (IEA). ويهدف شعار الندوة لهذا العام «الاتجاهات الكبرى المرونة والتغيير» إلى استكشاف سبل مواءمة الأسواق والسياسات والتقنيات لتوفير طاقة آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة.

أجندة الندوة وسيناريوهات المستقبل

تتوزع أعمال الندوة على خمس جلسات رئيسية، تبدأ بوضع الإطار العام للمناقشات حول الاتجاهات الكبرى، تليها جلسة مخصصة لعرض النتائج الرئيسية لتقرير منتدى الطاقة الدولي المقارن، والذي يقدم مقارنة تحليلية بين توقعات وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة «أوبك»، وإدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA)، وكيفية ارتباط هذه التوقعات بديناميكيات السوق والسياسات الواقعية.

كما تشهد الندوة نقاشات رفيعة المستوى يشارك فيها ممثلو الحكومات وقادة الصناعة حول أولويات سياسات الطاقة، مع التركيز في الجلسات اللاحقة على آفاق المدى المتوسط وكيفية التنقل وسط المخاطر العالمية الجديدة لتحقيق التوازن بين أمن الطاقة واستدامتها. وتختتم الندوة بجلسة حول التوقعات طويلة الأجل، حيث يجري استكشاف التفاعل بين آفاق الطاقة العالمية والاحتياجات الاستثمارية والتقدم التكنولوجي المطلوب لتحقيق التحول المنشود.

تعد هذه الندوة السنوية جزءاً من برنامج عمل مشترك واسع النطاق اتفقت عليه المنظمات الثلاث (IEA-IEF-OPEC)، وهو البرنامج الذي حظي بتأييد وزراء الطاقة خلال منتدى الطاقة الدولي الثاني عشر في المكسيك عام 2010، كجزء من «إعلان كانكون» التاريخي، لتعزيز الشفافية والاستقرار في أسواق الطاقة العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«شيفرون» تجدد التزامها بمشروع «يويو - يولاندا» للغاز على الحدود بين الكاميرون وغينيا

أعلنت شركة «شيفرون» الأميركية العملاقة للنفط، في بيان، عن تجديد التزامها بتطوير مشروع «يويو - يولاندا» للغاز، الذي يمتد على طول الحدود البحرية بين غينيا الاستوائية والكاميرون.

وفي عام 2023، وقّعت الدولتان الأفريقيتان معاهدة ثنائية تسمح بالتطوير المشترك لاحتياطيات النفط والغاز في خليج غينيا، بما في ذلك حقلا «يويو» و«يولاندا» اللذين تديرهما «شيفرون»، واللذين يحتويان على ما يُقدّر بنحو 2.5 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

وأكد جيم شوارتز، المدير الإداري لشركة «شيفرون» - نيجيريا ومنطقة وسط أفريقيا، أن «مشروع (يويو - يولاندا) يُعدّ ركيزة أساسية لاستراتيجية (شيفرون) الرامية إلى دعم إمدادات الغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل، والاستفادة من البنية التحتية القائمة».

جاءت تصريحات شوارتز عقب توقيع عقد قانوني بين الكاميرون وغينيا الاستوائية يوم الثلاثاء، يقضي بدمج عقود الإيجار المنفصلة في عقد واحد لتطوير الحقل بشكل مشترك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انخفاض مخزونات النفط الأميركية إلى 420 مليون برميل بعكس التوقعات

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، انخفاض مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير، في حين ارتفعت مخزونات البنزين، خلال الأسبوع المنتهي في 30 يناير (كانون الثاني).

وذكرت الإدارة في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة واسعة من السوق، أن مخزونات النفط الخام انخفضت بمقدار 3.5 مليون برميل لتصل إلى 420.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، مقارنةً بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز»، بارتفاع بمقدار 489 ألف برميل.

كما انخفضت مخزونات النفط الخام في مركز كوشينغ بولاية أوكلاهوما، مركز التوزيع الرئيسي، بمقدار 743 ألف برميل خلال الأسبوع الماضي.

وأضافت الإدارة أن عمليات تكرير النفط الخام انخفضت بمقدار 180 ألف برميل يومياً، كما انخفضت معدلات تشغيل المصافي بمقدار 0.4 نقطة مئوية الأسبوع الماضي لتصل إلى 90.5 في المائة.

وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، بأن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة ارتفعت بمقدار 0.7 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 257.9 مليون برميل، مقارنةً بتوقعات المحللين بزيادة قدرها 1.4 مليون برميل.

وأظهرت البيانات انخفاض مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 5.6 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 127.4 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض قدره 2.3 مليون برميل.

وأشارت إدارة معلومات الطاقة إلى أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفع بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الهند تعلن تنويع مصادر الطاقة بعد اتفاقها مع أميركا بشأن النفط الروسي

الشرق الأوسط

قال وزير التجارة الهندي، الأربعاء، إن الهند تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة لديها في ظل الظروف العالمية المتغيرة، وذلك بعد يومين من خفض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على البضائع الهندية مقابل توقف نيودلهي عن شراء النفط الروسي.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قد أعلن، الاثنين، عن اتفاق تجاري مع الهند يخفض الرسوم الجمركية من 50 إلى 18 في المائة، وقال إن الهند ستشتري النفط من الولايات المتحدة، وربما من فنزويلا أيضاً.

وفي أول بيان له أمام البرلمان بشأن الاتفاق التجاري، لم يشر وزير التجارة بيوش غويال تحديداً إلى تحويل مشتريات الطاقة من أي دولة، وقال: «تأمين احتياجات الطاقة لـ 1.4 مليار هندي هو أولويتنا. ونظراً لتغير الظروف العالمية، يعد تنويع مصادر الطاقة جزءاً من هذه الاستراتيجية».

وأشار إلى أن الهند نجحت في حماية قطاعات حساسة، منها الزراعة ومنتجات الألبان.

من جانبه أكد الكرملين أنه لا يرى أي جديد في خطة الهند لتنويع إمداداتها النفطية. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، للصحافيين الأربعاء: «نحن، وليس نحن فقط، بل جميع المتخصصين في مجال شؤون الطاقة الدولية، ندرك تماماً أن روسيا ليست المورد الوحيد للنفط ومشتقاته إلى الهند».

وأفادت وكالة «رويترز» بأن الحكومة الهندية لم تطلب من مصافي التكرير التوقف عن شراء النفط الروسي، وأنها ستحتاج إلى فترة انتقالية لإتمام عمليات الشراء الجارية.

وشهدت السوق الآسيوية انتعاشاً ملحوظاً يوم الثلاثاء، إذ مثّل الاتفاق الهندي-الأميركي مصالحة بين الجانبين بعد أشهر من التوترات.

ومع ذلك، أنهت مؤشرات الأسهم الهندية تداولات الأربعاء على ارتفاع طفيف، إذ أدت خسائر أسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى تراجع التفاؤل بشأن الاتفاق التجاري.

وتساءل نواب من حزب «المؤتمر»، حزب المعارضة الرئيس في الهند، عن غياب التفاصيل المتعلقة بالاتفاق، وطالبوا بتوضيح مدى تسهيلات الوصول إلى المنتجات الزراعية المقدمة لواشنطن.

وقال رئيس حزب «المؤتمر»، ماليكارجون خارجو، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي: «هل قدمت الهند أي تنازلات تحت ضغط الولايات المتحدة؟ هل وافقنا على إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الأميركية، كما ادعى السيد ترمب؟».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إيرادات روسيا من النفط والغاز في يناير تسجل أدنى مستوى منذ يوليو 2020

الشرق الأوسط

انخفضت إيرادات النفط والغاز الروسية إلى النصف في يناير (كانون الثاني) الماضي، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، مسجلة أدنى مستوى لها منذ يوليو (تموز) 2020، وفقاً لبيانات وزارة المالية.

ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط الخام، وارتفاع قيمة الروبل. وتُعد عائدات النفط والغاز حيوية لميزانية الحكومة الروسية، التي سجلت عجزاً قدره 5.6 تريليون روبل؛ أي ما يعادل 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

وقد انخفض هذا الرقم في يناير إلى 393.3 مليار روبل (5.10 مليار دولار)، مقارنة بـ447.8 مليار روبل في ديسمبر (كانون الأول).

وتُشكل عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي للسيولة النقدية للكرملين، إذ تُمثل ما يقارب ربع إيرادات الميزانية الفيدرالية التي استُنزفت بسبب الإنفاق الدفاعي والأمني الضخم منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير (شباط) 2022.

ومن المتوقع أن تُحصّل الميزانية 8.92 تريليون روبل من مبيعات النفط والغاز، هذا العام. أما إجمالي عائدات الميزانية لعام 2026 فيتوقع أن يصل إلى 40.283 تريليون روبل.

وفي العام الماضي، انخفضت إيرادات الميزانية الفيدرالية الروسية من النفط والغاز بنسبة 24 في المائة، لتصل إلى 8.48 تريليون روبل، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أميركا تعيد 500 مليون دولار من صفقة بيع النفط الأولية إلى فنزويلا

الشرق الأوسط

صرّح مسؤول أميركي بأن الولايات المتحدة أعادت إلى الحكومة الفنزويلية كامل مبلغ 500 مليون دولار من صفقة بيع النفط الأولية التي كانت جزءاً من اتفاق جرى التوصل إليه بين كاراكاس وواشنطن، الشهر الماضي.

وأضاف المسؤول، الذي تحدّث شريطة عدم الكشف عن هويته، وفقاً لـ«رويترز»، أنه جرى إرسال آخِر 200 مليون دولار من الصفقة إلى فنزويلا. وجاء هذا الاتفاق بعد اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في عملية عسكرية أميركية في 3 يناير (كانون الثاني) الماضي.

وقال المسؤول: «تسلّمت فنزويلا رسمياً كامل مبلغ 500 مليون دولار من صفقة بيع النفط الفنزويلية الأولى». وأضاف أن الأموال ستُصرَف «لصالح الشعب الفنزويلي وفقاً لتقدير الحكومة الأميركية».

وفي الأسبوع الماضي، وخلال شهادته أمام الكونغرس، صرّح وزير الخارجية ماركو روبيو بأن مشاركة الولايات المتحدة في بيع النفط الفنزويلي كانت جهداً قصير الأجل يهدف إلى استقرار البلاد، ودعم الحكومة، ومساعدة الشعب.

وقال: «باختصار، سمحنا لفنزويلا باستخدام نفطها لتوليد إيرادات لدفع رواتب المعلمين ورجال الإطفاء والشرطة، ولضمان استمرار عمل الحكومة، حتى لا نشهد انهياراً شاملاً».

وأوضح المسؤول الأميركي أن الأموال كانت مُودَعة في قطر، ومخصصة «لحساب مؤقت قصير الأجل لضمان حصول فنزويلا على الأموال اللازمة لتسيير أعمالها».

وأضاف أن الهدف طويل الأجل للمبيعات المستقبلية هو تحويل العائدات إلى «صندوق موجود في الولايات المتحدة، والموافقة على الإنفاق على أي التزام أو نفقة لحكومة فنزويلا أو وكالاتها وهيئاتها، وفقاً لتعليمات تتوافق مع الإجراءات المتفَق عليها».

وأفادت ثلاثة مصادر مطلعة، لـ«رويترز»، مساء الثلاثاء، بأن الحكومة الأميركية تعمل على إصدار ترخيص عام، هذا الأسبوع، يسمح للشركات بإنتاج النفط والغاز في فنزويلا، حيث تسعى واشنطن إلى تشجيع زيادة الإنتاج في الدولة العضو بمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك».

وقالت المصادر إن الخطوة التي اتخذها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، التابع لوزارة الخزانة، ستسمح للشركات بالتنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي. وسمح المكتب، بالفعل، للشركات الأميركية ببيع وتخزين وتكرير النفط الفنزويلي، في أول ترخيص عام صدر الشهر الماضي، مثلما أصدر، أمس الثلاثاء، ترخيصاً منفصلاً يسمح ببيع المخففات الأميركية اللازمة لمعالجة أنواع النفط الخام الفنزويلي الثقيل وتحويلها إلى نفط قابل للتصدير.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض تايلور روجرز، عندما سُئلت عن خطط الترخيص: «يعمل فريق الرئيس، على مدار الساعة، لضمان قدرة شركات النفط على الاستثمار في

أنقر هنا للرجوع للأعلى

البنية التحتية النفطية الفنزويلية».

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إن الولايات المتحدة تعتزم السيطرة على مبيعات النفط الفنزويلي وإيراداته إلى أجل غير مسمى، منذ أن ألقت القوات الأميركية القبض على نيكولاس مادورو في غارة على كراكاس.

وأضاف ترمب أنه يريد أن تستثمر شركات النفط الأميركية، في نهاية المطاف، 100 مليار دولار لاستعادة صناعة الطاقة الفنزويلية إلى ذروة إنتاجها التاريخية، وأن الأرباح ستقسم بين الفنزويليين والولايات المتحدة والشركات.

وانخفض إنتاج فنزويلا الحالي من النفط إلى أقل من مليون برميل يومياً، وهو انخفاض حاد عن ذروته التي قاربت ثلاثة ملايين برميل يومياً بعد إهمال حقول النفط وسوء الإدارة ونقص الاستثمار والعقوبات على مدى عقود.

وأظهرت بيانات شحن أن صادرات النفط الفنزويلي ارتفعت إلى نحو 800 ألف برميل يومياً في يناير، من 498 ألفاً في ديسمبر (كانون الأول).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"ريستاد إنرجي": فنزويلا لن تتفوق على إنتاج المنطقة النفطي حتى 2030

اقتصاد الشرق

تؤكد شركة "ريستاد إنرجي" أن الأرجنتين وغيانا والبرازيل تظل في وضع يؤهلها لقيادة نمو إنتاج النفط في أميركا الجنوبية لسنوات قادمة، على الرغم من الدفع الأميركي للاستثمار في فنزويلا.

وتقدّر شركة الاستشارات أن المشاريع الرائدة في الدول الثلاث ستضيف أكثر من 700 ألف برميل يومياً في إنتاج النفط هذا العام، مقارنة بـ300 ألف برميل يومياً محتملة من فنزويلا. وقالت شركة الاستشارات إن هذه الدول ستتفوق على فنزويلا حتى عام 2030 على الأقل.

وقد حث البيت الأبيض شركات النفط الأميركية على اتباع نهج سريع للاستثمار في فنزويلا منذ الاعتقال الجريء للرئيس السابق نيكولاس مادورو قبل شهر.

آفاق نمو إنتاج النفط في أميركا الجنوبية

مع ذلك، تواجه صناعة النفط المحاصرة في البلاد طريقاً طويلاً نحو التعافي الكامل وسط حالة من عدم اليقين السياسي والتجاري.

وقالت راديكا بانسال، نائبة رئيس أبحاث النفط والغاز في "ريستاد": "إذا بدأت الصناعة في اتخاذ خيارات أكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية وطويلة الأجل الآن، فقد يكون لإنتاج النفط الفنزويلي معنى في بيئة أسعار نفط مرتفعة".

وأضافت: "ومع ذلك، ستظل هناك أنواع من النفط أكثر جاذبية، حيث يفرض نفط فنزويلا شديد الثقل والكثيف الانبعاثات تحديات مستمرة".

توقعات بزيادة الاستثمار في الصناعة

توقعت "ريستاد" أن يزداد الاستثمار في صناعة النفط في أميركا اللاتينية في عام 2026، ولكنه سيتركز بشكل أساسي في المشاريع ذات العائد المضمون تقريباً على الاستثمار. ويشمل ذلك المشاريع الجديدة في غيانا وسورينام، بالإضافة إلى المزيد من الاستثمار في منطقة فاكا مويرتا بالأرجنتين.

وبشكل عام، تتوقع "ريستاد" أن يتجاوز إنتاج النفط في أميركا اللاتينية 8.8 مليون برميل يومياً هذا العام، بقيادة البرازيل. وسيكون الاستثمار في النفط الصخري في الأرجنتين محركاً رئيسياً للنمو.

وتتوقع الشركة أن يقترب قطاع النفط الصخري في أميركا اللاتينية من 11 مليار دولار هذا العام، ارتفاعاً من 9.4 مليار دولار في عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المستشار الألماني يزور الخليج وعينه على صفقات الغاز

اقتصاد الشرق

وجّه المستشار الألماني فريدريش ميرتس أنظاره إلى الشرق الأوسط في محاولة لتنويع إمدادات الطاقة لأكبر اقتصاد في أوروبا وتقليص الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة.

يغادر ميرتس برفقة وفد من قادة الشركات، يوم الأربعاء إلى الرياض، حيث من المقرر أن يلتقي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وينتقل يوم الخميس إلى قطر والإمارات، قبل أن يعود إلى برلين مساء الجمعة.

قالت سوزانا نيس، خبيرة الطاقة في مركز "هلمهولتس" في برلين: "الاعتماد المتزايد يمثل مشكلة في ضوء التطور المتسلط للحكومة الأميركية، ومخاطر الابتزاز الجيوسياسي". وأضافت أنه على ألمانيا "النظر أيضاً في بدائل مثل زيادة الغاز عبر الأنابيب من النرويج، والغاز الطبيعي المسال من كندا أو أستراليا".

رحلة المستشار الألماني إلى الخليج

تأتي رحلة ميرتس التي تمتد ثلاثة أيام، وهي زيارته الأولى لمنطقة الخليج بصفته مستشاراً، في إطار استراتيجية ألمانيا لتنويع واردات الطاقة عالمياً والبحث عن أسواق جديدة للصادرات الصناعية، بحسب مسؤولين في برلين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن الأمر غير مُعلن.

وإلى جانب الطاقة، سيناقش ميرتس أيضاً خيارات تعزيز التعاون الدفاعي، فضلاً عن الوضع الأمني المتوتر في المنطقة. غير أن الزيارة ستلقي بظلالها مخاوف من احتمال تجدد هجمات أميركية على إيران، في أعقاب حملة قمع عنيفة للاحتجاجات نفذها النظام في طهران.

تأتي رحلة ميرتس بعد أكثر من ثلاث سنوات على زيارة سلفه أولاف شولتس إلى دول الخليج في سبتمبر 2022، في مسعى لتأمين صفقات غاز طبيعي مسال عقب هجوم روسيا على أوكرانيا. الحظر اللاحق على الغاز الروسي عبر الأنابيب قطع آنذاك أكثر من نصف واردات ألمانيا من الغاز الطبيعي.

عززت ألمانيا منذ ذلك الحين مشترياتها من مناطق أخرى. يشكل الغاز الطبيعي المسال نحو 13% من إجمالي الواردات، ويأتي نحو 94% من واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. استخدمت إدارة ترمب الطاقة كأداة ضغط في مفاوضات الرسوم الجمركية، حيث تعهدت أوروبا العام الماضي بشراء ما قيمته 750 مليار دولار حتى عام 2028.

خطر أمن الطاقة على ألمانيا

لكن في ضوء تصريحات ترمب الأخيرة بشأن الاستحواذ على غرينلاند، وتجدد تهديدات الرسوم الجمركية، ترى ألمانيا أن الانكشاف على واردات الطاقة الأميركية يشكل خطراً أمنياً محتملاً. على غرار الصين، وبدأت إدارة ترمب استخدام نفوذها الاقتصادي كأداة استراتيجية.

يتمثل أحد العوائق المحتملة في أن موردي الغاز الطبيعي المسال في الخليج يتوقعون التزام المشترين بعقود لا تقل عن 20 عاماً، في حين حظرت ألمانيا جميع واردات الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من نهاية عام 2043 في إطار سياساتها المناخية. ومنح ذلك الشركات الألمانية سبباً للاستمرار مع محطات التصدير الأميركية، إذ يتيح المتعاملون هناك قدراً أكبر من المرونة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قالـت كلوديـا كيمفـرت، التي تـرأس قسـم الطاقـة والنقـل والبيئـة في المعهـد الألماني للبحـوث الاقتصاديـة في بـرلين: "الاعتمـاد المرتفـع جـداً علـى الولايـات المتحـدة يمثـل مشـكلة لأنـه يخلـق مخاطـر جيوسياسـية وسـعرية جديـدة".

واختتمـت: "الـدرس المسـتفاد مـن ذلـك هـو أنـه علـى ألمانيـا تقليـص اعتمادهـا الإجمـالي علـى الوقـود الأحفـوري، لا الاكتفـاء بتبديـل دول التوريـد".

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

شكرًا.